سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة www.14october.com
الثلاثاء - 31 مايو 2011 - العدد 15181

المخاطر الصحية على الأم الصغيرة خلال الحمل

يعد الحمل عند الأم الصغيرة ذا خطورة شديدة مقارنة بالحمل بعد السنة العشرين حيث تكون الخطورة خمسة أضعاف عند الأمهات الصغيرات السن عن اللاتي يحملن بعد سن العشرين ، نتيجة لعدم اكتمال النمو البدني (الجسماني) والنفسي وخاصة في حالة ما إذا كان طول الأم الصغيرة يقل عن 145سم ووزنها عن 38 كجم ، وهو ما يعرض الأم إلى ما يلي :-

- حدوث الناسور بين المثانة والمهبل (سلس البول) أو المهبل والمستقيم وسلس البول يحدث بنسبة عالية قد تصل إلى 80 ٪ عند الأمهات بين عمر 15 - 19 سنة ، كما انه سبب لتكرار التهابات المسالك البولية وقد يؤدي إلى فشل كلوي.
- الألم الشديد خلال الجماع لعدم اكتمال فسيولوجية الجهاز التناسلي عند الأنثى.
- زيـادة نسبة التشنجات النفاسية (التسمم الحملي).
- عسر الولادة بسب قلة التناسب بين حجم الجنين وحوض الأم لعدم اكتمال تنمو عظام الحوض.
- الإسقاطات المتكررة لصغر الرحم.
- تحرم الأم من فرصة التعليم الذي يعتبر حقاً من حقوق المرأة لمعرفة دينها ومساعدة أطفالها.
- يجعلها عرضة للإصابة بالحالات النفسية وذلك راجع لعدم نضوج الفتاة قبل الزواج ما يؤدي إلى:-

ضعف الانسجام بينها وبين زوجها وهو ما قد يؤدي للطلاق وتشرد الأطفال.

بسبب ضعف تحصيلها التعليمي فإنها عرضة للمفاهيم الخاطئة ما يضرها ويلحق المتاعب بأولادها.

- تعرض وليدها لخطر الإصابة بالأمراض الوراثية (أمراض الصبغات الوارثية) مثل الطفل المنغولي.

المخاطر الصحية على المولود للأم الصغيرة

تزيد ولادات الأطفال الخدج (ناقصي النمو والوزن) والمعرضين لمخاطر كثيرة ومنها العدوى (تسمم الدم) سوء التغذية ، ضعف الحواس وخاصة إذا تم إصابته بداء الصغار بعد الولادة وأهمل معالجته ، تخلف عقلي وقلة تحصيل العلم والمعرفة الناجم عن مضاعفات ، قلة الأكسجين للدماغ أثناء الوضع أو بعد الولادة ، كثرة الإصابة بالأمراض والعلل الوفاة.

أهمية إشـراك الشباب في الاستراتيجيات السكانية والتنموية

أمين عبدالله إبراهيم

شهد العالم في الحقبة الأخيرة تطورات عديدة ومتنوعة لم تكن معروفة من قبل دولياً ومحلياً من حيث اختلاف الموضوعات والمشكلات المطروحة والآليات المستخدمة في حلها فأصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والبيئة والمرأة والطفل هي الموضوعات المطروحة على أجندة المجتمع الدولي الذي تعدى بدوره مفهوم الحكومات فقط كفاعلين دوليين فانضم المجتمع المدني والمنظمات والحركات الدولية غير الحكومية بشكل جعل الحكومات غير مسؤولة وحدها عن تطوير ونمو مجتمعاتها وفـرض عليها ضـرورة أن تهتم بإشراك مختلف فئات المجتمع في عملية صنع واتخاذ القرار لان ذلك هو الطريق السليم لتحقيق التطور والنمو اللازمين للمجتمع ، حيث أصبحت المجتمعات لا تتقبل أن تهيمن الحكومات على صنع واتخاذ القرارات وتتقبل المشاركة مع الحكومات بحيث لا يكون هناك اختلاف بين ما تقوم به الحكومة من سياسات وبرامج وبين ما يحتاجه المجتمع.

ونظراً إلى أن الشباب يمثل نصف الحاضر وكل المستقبل داخل المجتمع فإن ذلك يجعل الحديث عن الشباب من أهم قضايا المجتمع بل ومـن أهـم قضايا التنمية البشرية في العالم الأمر الذي جعل الكثير من السياسات والبرامج الوطنية والدولية تهتم بتنمية الشباب وإعـداده لمواجهة التحديات التي قد تعترض طريقه وتحول دون تحقيق ما يطمح إليه.

وباستعراض تجارب الـدول المتقدمة في تنمية شبابها نجد أن تغير المفاهيم والأساليب لتناول مشاكل الشباب كان الأساس في تنمية شبابها وإعدادهم الإعداد اللازم آخذين في الاعتبار ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي في جميع أنشطة الحياة.

ولعل الشباب في مجتمعنا يمثل نسبة كبيرة تزيد حسب حجم الشريحة العمرية التي يتضمنها مفهوم الشباب ، لذا يجب أن ننظر لهؤلاء الشباب باعتبارهم مصدر قوة وهم شركاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعهم يأتي الإبـداع والحماس والريادة ، وقد أعطت العولمة والتطورات التكنولوجية السريعة للشباب قدراً كبيراً من القدرة على التعلم والاطلاع والمعرفة التي تجعلهم قادرين على الفهم والمقارنة والتحليل والإدراك لكل ما يحدث في مجتمعاتهم بل وما يدور في العالم من حولهم في موقف القادرين على تولي المسؤولية وتحملها بالأسلوب الذي ما يجعلهم شركاء في التنمية ورسم الطريق المشترك وصياغة المستقبل للجميع.

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن من المهم جداً التعامل مع الشباب بمنطق وفكر مختلف عما كان عليه الحال في السابق ، من حيث الانتقال للتعامل مع الشباب على أنهم قادرون على إدراك ما يحدث حولهم بدءا من المجتمع الأصغر المتمثل في الأسرة "الخلية الأولـى والرئيسية في المجتمع" مروراً بالمدرسة ، الجامعة، مؤسسة العمل، المجتمع المدني والحكومة ، وان لديهم الاستعداد والقدرة على اكتساب المهارات والأدوات التي تمكنهم من تحمل المسؤولية في صنع واتخاذ القـرارات في كل تلك المؤسسات سواء كانت تلك القرارات تتعلق بهم أو بالمجتمع ككل ، وهنا يظهر دور الأب والأم والمعلم والمدرب والأستاذ الجامعي ورئيس العمل والمسؤول في إدراك ذلك الدور الذي يجب أن يسند إلى الشباب والعمل على مشاركتهم وتمكينهم من القيام به من اجل ضمان مشاركتهم الفعالة داخل مجتمعاتهم بالقدر الذي يؤدي إلى تطور مجتمعاتهم ورقيها.

في دراسة تحليلية ميدانية عن الآثار الديموغرافية - الاجتماعية للهجرة الداخلية في اليمن

الهجرة الداخلية تؤدي دوراً مؤثراً في زيادة النمو السكاني في المناطق المستقبلة للسكان على حساب المناطق المرسلة

صنعاء / بشير الحزمي:

ذكرت دراسة تحليلية ميدانية حديثة عن مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن حول الآثار الديموغرافية الاجتماعية للهجرة الداخلية في الجمهورية اليمنية من منظور النوع الاجتماعي أن الهجرة الداخلية تؤدي دوراً مؤثراً في زيادة النمو السكاني في المناطق المستقبلة على حساب المناطق المرسلة ما يؤدي إلى اختلال معدلات النمو السكاني فيها وعدم التساوي والاتزان في توزيع الفئات العمرية والنوعية والمهنية والتعليمية، ذلك أن عدم التوازن في توزيع هذه الفئات على المناطق المختلفة سوف تكون له آثار سلبية على بنية المجتمع ككل، ومن المهم الإشارة إلى أن تأثر النمو السكاني يختلف من دولة إلى أخرى نظراً لاختلاف حجم ذلك النمو ومعدله السنوي من جهة، واختلاف حجم الموارد الإنتاجية ومستوى التقنيات المستعملة في الإنتاج من جهة أخرى.

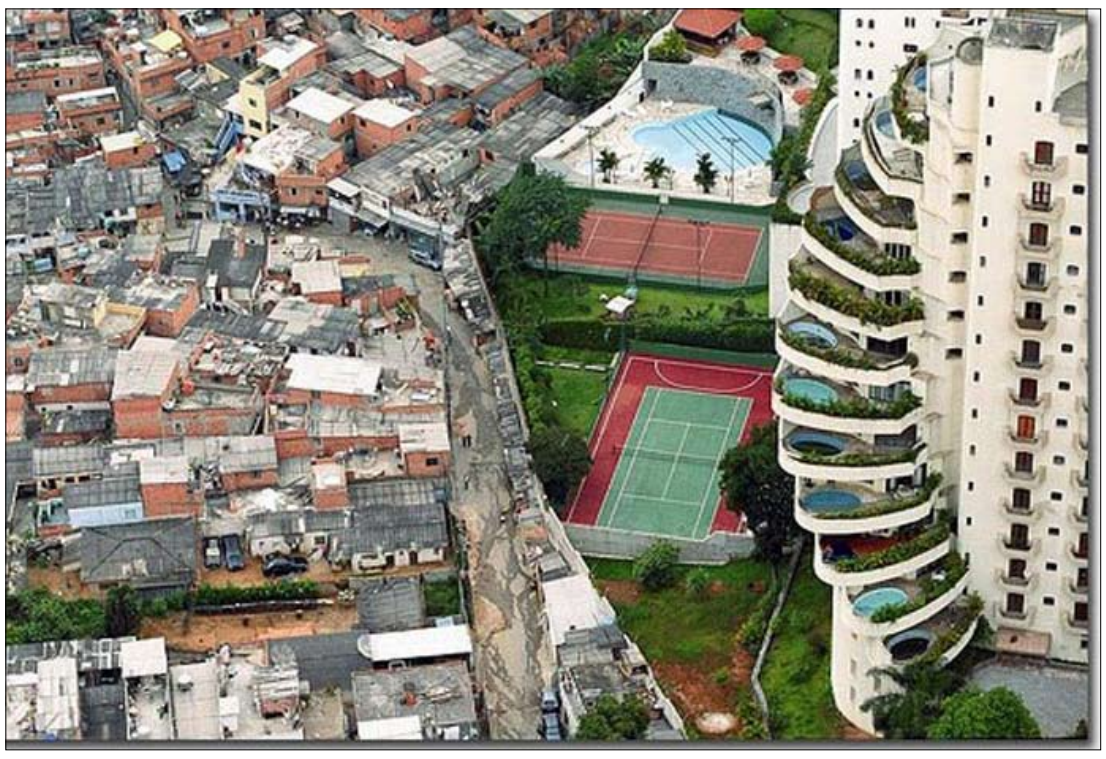

وفي حالة الجمهورية اليمنية بناء على بيانات التعداد العام للسكان في العام 1994م والتعداد العام الثاني في عام 2004م نجد أن عدد السكان قد ارتفع من 15.831.757 نسمة إلى 21.385.161 نسمة أي بزيادة 5.553.404 نسمة، وبهذا تكون الزيادة السكانية بين التعدادين خلال السنوات العشر وصلت إلى 35 ٪.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أن اليمن يواجه تحدياً كبيراً لأن الزيادة في عدد السكان في السنة الواحدة بلغت 558.986 نسمة وفي اليوم الواحد 644 وفي الساعة 10.7 نسمة، وهذه الزيادة تتطلب من المخططين لبرامج التنمية أن يدركوا في خططهم وبرامجهم مدى أهمية استيعاب الزيادة السنوية لعدد السكان، حيث يشكل هؤلاء رقماً جديداً في حياة الشعب اليمني فكل مولود في كل يوم أو ساعة يحتاج إلى الأكل والكساء والدواء والمياه والصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية في شتى جوانب الحياة.

ولفتت الدراسة إلى أن الهجرة الداخلية من العناصر المؤثرة في نمو سكان المدن، وتؤكد كثير من الدراسات أن الهجرة من الريف إلى المدينة تسهم في النمو السكاني في معظم الدول النامية، وما زالت تمثل دوراً مهماً في النمو الحضري، أما النمط السائد للهجرة الداخلية في الهجرة اليمنية فقد أجمع الباحثون على أنه يتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة.

وأشارت الدراسة إلى أن الباحث يجد صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات شاملة ودقيقة لهذا النمط من أنماط الهجرة الداخلية (ريف – مدينة) في الجمهورية اليمنية للأسباب التالية:

- لم يشمل كتاب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 2004م (التقرير الثاني – الخصائص الديموغرافية للسكان) حركة الهجرة الداخلية ضمن المحافظات الأخرى.
- اقتصرت حركة الهجرة الداخلية في الكتاب المشار إليه على حركة الهجرة بين المحافظات فقط، المغادر منها والوافد إليها، دون تحديد أي توصيف حالات المغادرة والوصول سواء من الريف إلى الحضر أو العكس أو غيرها من حالات المغادرة والوصول (ريف – ريف) أو (مدينة – مدينة).
- حدوث تغييرات عديدة في مكونات التقسيم الإداري خلال فترة ما بين تعدادي (1994م و 2004م)، حيث تم تحويل بعض المراكز إلى مديريات وتقسيم بعض المديريات إلى مديريتين أو أكثر واستحداث محافظات ومديريات جديدة وكذلك تحويل بعض المديريات والعزل إلى محافظات أخرى.

ووفقاً للدراسة فإن محافظات الجمهورية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين المجموعة الأولى المتجاوزة للمعدل الوسطي للنمو وتشمل كلاً من (الأمانة، المهرة، عدن، صعدة، الضالع، الحديدة، حضرموت)، وجميع تلك المحافظات باستثناء الضالع محافظات جاذبة بمستويات متفاوتة إلى حد ما بدليل أن صافي الهجرة فيها موجب والمجموعة الثانية تشمل المحافظات الأربع عشرة الأخرى التي حافظت على المعدل العام للنمو وما دونه خلال فترة ما بين التعدادين فمحافظات حجة، ذمار وريمة بلغ فيها مستوى معدل النمو السكاني السنوي 3.0 ٪ وهو المعدل العام للنمو على مستوى الجمهورية، وبالنسبة لبقية المحافظات في هذه المجموعة فقد كان دون مستوى المعدل العام للنمو ووصل في بعضها إلى أدنى مستوى له مثل البيضاء والجوف وأبين (2.4 ٪) ومحافظة صنعاء (2.1 ٪) ومحافظة عمران (1.8 ٪) وجميع المحافظات التي شملتها المجموعة الثانية باستثناء محافظة مأرب التي تعتبر من المحافظات الطاردة وصافي هجرتها سالب.

وأوضحت الدراسة أن سكان محافظات المجموعة الأولى السبع بلغ إجمالي تعدادهم وفق تعداد 2004م (6.777.552) نسمة ويشكلون نسبة 34.4 ٪ من إجمالي السكان المقيمين أي أكثر من ثلث سكان الجمهورية في حين أن 65.6 ٪ من السكان يتوزعون على أربع عشرة محافظة بنسب متفاوتة.

وأشارت الدراسة إلى أن أمانة العاصمة وجميع عواصم المحافظات قد شهدت زيادة عددية سكانية متصاعدة خلال السنوات العشر ما بين التعدادين (1994م – 2004م) بنسب متفاوتة باستثناء عاصمة محافظة ريمة، الجبين التي شهدت تراجعاً في سكانها مقارنة بتعداد 1994م، وحينها لم تكن عاصمة للمحافظة بعد، بل تم استحداثها بعد هذا التاريخ، ما يلقي بظلال من الشك على واقعية تلك الأرقام الواردة (الزيادة الحاصلة في سكان محافظة ريمة خلال الفترة ما بين التعدادين بلغت 102.915 نسمة وبنسبة 35 ٪، في حين بلغ تراجع سكان عاصمتها خلال الفترة نفسها بـ 2822 نسمة وبنسبة 63 ٪).

وبينت الدراسة أن سكان عواصم ست محافظات فقط هي (الأمانة، عدن، تعز، الحديد، حضرموت، إب) بلغ عددهم 3.393.728 ويشكلون نسبة 87.7 ٪ من إجمالي سكان عواصم جميع محافظات الجمهورية البالغ عددهم 3.865.747 نسمة والنسبة الباقية التي تشكل 12.3 ٪ والبالغ عددهم 472.019 نسمة فيتوزعون على عواصم المحافظات الخمس عشرة الأخرى.

بمعنى أن سكان عواصم المحافظات الست المذكورة آنفاً يشكلون نسبة 60 ٪ من إجمالي سكان الحضر في الجمهورية اليمنية وفق تعداد 2004م البالغ عددهم 5.637.756 نسمة.

وخلصت الدراسة إلى أن للهجرة الداخلية وعلى الأخص الهجرة من الريف إلى المدينة دوراً مؤثراً في النمو الحضري، على الرغم من تبعاتها وكلفتها المجتمعية في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية إلا أنه نظراً لأهمية النمو الحضري وحتميته لا نتفق والآراء المؤيدة لفكرة إيقاف الهجرة إلى المدن والمراكز الحضرية حيث أن ذلك يتعارض مع الحق الإنساني في الهجرة ويتجاهل إيجابيات النمو الحضري فمن الناحية الديموغرافية على سبيل المثال لا الحصر فإن انتقال السكان من الريف إلى المدينة يمكن أن يؤدي إلى تقليص نسبة الخصوبة، ففي الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر يلاحظ أن مستوى الخصوبة في الريف أعلى منه في الحضر لهذا فإن المهاجرين سيقتبسون من البيئة الحضرية بعض مظاهر السلوك الإنجابي المغاير لما شاهدوه في الريف وهكذا ينشأ لدى هؤلاء المهاجرين سلوك إنجابي وسط بين سلوك الريف وسلوك الحضر.

إن النمو الحضري في الجمهورية اليمنية لا يشكل معضلة أو أزمة حقيقة عامة في الوقت الراهن فالزيادة العددية للسكان ما زالـت تأتي لصالح سكان الريف، وأن تكدس النمو الحضري في ست مدن رئيسة فقط بنسبة 87.7 ٪ من إجمالي سكان عواصم محافظات الجمهورية اليمنية يكشف واقع الفجوة الحضرية الهائلة الناتجة عن انعدام المساواة الحضرية وعدم القدرة على إدارة تلك المراكز الحضرية.

وعليه فإن دقة الإحصائيات والبيانات الخاصة بالحراك السكاني وعلى وجه الخصوص حركة الهجرة الداخلية من الريف إلـى المدينة ومعرفة حجمها وتياراتها تكتسب أهمية كبيرة في إدارة النمو الحضاري من جهة ومواجهة الاختلالات السكانية في المناطق الريفية من جهة أخرى.

أثر الهجرة الداخلية على التركيب النوعي والعمري للسكان

وذكرت الدراسة أن الهجرة تعتبر من المنظور الديموغرافي إنتقائية بطبيعتها فهناك ميل لدى عناصر معينة من السكان للهجرة أكثر من غيرهم فالعمر يعد أكثر العناصر الديموغرافية انتقائية في الهجرة الداخلية والخارجية، حيث نجد أن غالبية المهاجرين من الشباب الذين يتكيفون بسرعة وسهولة مع البيئات الجديدة أكثر من غيرهم في الفئات العمرية الأخرى، غير أن ذلك يتعارض أحياناً مع هجرة المسنين المتقاعدين أو مع هجرة الأسر، وقد ذكر البعض أن هناك اختلافاً بين الدول المتقدمة والنامية من حيث انتقائية الجنس فيزيد عدد الإناث بين المهاجرين في الدول المتقدمة في حالة الهجرات قصيرة المسافة والعكس في حالة المسافات الطويلة، أما في الدول النامية فإن غالبية المهاجرين هم من الذكور، أما في ما يخص التوزيع النسبي للمهاجرين حسب النوع في الجمهورية اليمنية وفقا لتعداد 1994م نجد أن أغلب المهاجرين عادة ما يكونون من الذكور أما هجرة الإناث فقد ارتبطت في أغلب الأحيان بالزواج أو هجرة الأسرة بأكملها إذ بلغت نسبة الذكور المهاجرين من الريف إلى الحضر 54 ٪ مقابل 46 ٪ من الإناث.

وأوضحت الدراسة أن الدراسات الاجتماعية المحلية المتناولة لظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة في اليمن قد أشارت إلى الآثار الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها المهاجرون سواء في مناطقهم الريفية المرسلة أو المدن المستقبلية، إذ أن الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن تهدف في محصلتها الأخيرة إلى تحقيق حياة معيشية أفضل للمهاجرين، حيث يحل نمط الحياة المدنية محل نمط الحياة الريفية باعتبار المدن المستقبلة تؤمن عملية الحصول على مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات بيسر بعكس المناطق الريفية، بالإضافة إلى أن العيش في العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى يفتح آفاقاً رحبة أمام إمكانيات واقعية في تحقيق نجاحات اجتماعية ومكانة مرموقة في سلم الحياة الاجتماعية أفضل بكثير مما هو عليه الحال في المناطق الريفية وتبعاً لذلك من الطبيعي أن تتغير أدوار ومكانة المهاجرين ذكوراً وإناثاً في مواطن إقامتهم الجديدة وبالمقابل فإن المناطق الريفية تتأثر بنتيجة مختلفة لذلك وعلى الرغم من إبراز الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية من قبل العديد من الباحثين إلا أن تلك الدراسات افتقرت إلى تتبع وتقييم دور المرأة وعملية التغيرات في العلاقات والأدوار الاجتماعية للسكان ذكوراً وإناثاً في جميع مراحل عملية الهجرة الداخلية.

وأبرزت الدراسة بعضاً من أهم ملامح الآثار الاجتماعية على النوع الاجتماعي في عملية الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة في المجتمع اليمني والتي كان من أهمها أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أما أن تكون فردية ذكورية لأغراض متعددة منها العمل أو الدراسة أو أن تكون مع جزء أو كل أفراد الأسرة النووية وفي حالات قليلة مع بعض من أفراد الأسرة الممتدة وفي كل تلك الحالات فإن الفئة العمرية النشطة هي السائدة في عملية الهجرة سواء من الذكور أو الإناث المرافقات كزوجات ويترتب على هذه العملية على صعيد المدن انتشار ظاهرة البطالة بين تلك الفئات القادرة على العمل سواء المهاجرين أو المحليين وعلى صعيد الريف أدت هذه العملية إلى تأنيث الأسرة اليمنية الريفية وبروز دور المرأة في أداء مهامها ومهام زوجها المهاجر في المنزل والحقل، بالإضافة إلى انتشار عمالة الأطفال في الريف وخاصة الإنـاث منهم، أضف إلى ذلك نقل بعض مظاهر الأنماط السلوكية الحياتية المرتبطة بالعادات والتقاليد الريفية إلى المدن وتأثريها على السكان المحليين، كما أن المرأة المهاجرة إلى المدن تواجه استبعاداً اجتماعياً كذلك الذي كانت تواجهه تقليدياً في المناطق الريفية بحكم الترييف المادي والروحي للمدينة، علاوة على الاستبعاد الاقتصادي.

ولم تستطع الهجرة إلى المدن إحداث تغييرات ملموسة في الإدارة والوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة على السواء بفعل الإرث الثقافي التقليدي الذي أصبح سائداً إلى درجة كبيرة في المدن.

وفق تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان

ضغوط سكانية جديدة على البيئة والتنمية

بشير الحزمي

أفاد تقرير جديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن سكان العالم الذين يبلغ عددهم الآن ستة بلايين نسمة باتوا يستخدمون قدراً اكبر من موارد كوكب الأرض مقارنة بأي وقت مضى ويرى التقرير انه ما لم تتخذ إجراءات مهمة في هذا الخصوص فإن حجم الضرر الذي يلحق بالبيئة سيتضاعف لا محالة مع استمرار سكان العالم في التزايد.

ويفيد التقرير أنه مع اتجاه سكان العالم إلى التزايد بمعدل 75 مليون نسمة سنويا- وجميعهم في البلدان النامية – ينتظر أن يصل عدد سكان العالم في عام 2050م إلى 9.3 بليون نسمة، وسيتضاعف سكان قطاع البلدان الأفقر في العالم بمقدار ثلاث مرات من 668 مليون نسمة إلى 1.86 بليون نسمة في عام 2050م.

إلا أن تزايد البحبوحة وخاصة في البلدان المتقدمة النمو أدى إلى زيادة حادة في معدلات الاستهلاك وبلغت انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون في البلدان المتقدمة النمو ارقاماً فلكية تضاعفت بمقدار 100 مرة خلال القرن الماضي .

وتشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الطفل الذي يولد اليوم في المجتمع الصناعي سيضيف على مدى عمره إلى الاستهلاك والتلوث ما يناهز 30 إلى 50 ضعفاً مقارنة بما يضيفه الطفل الذي يولد في البلدان النامية. وفي الوقت ذاته تحتاج زيادة السكان في البلدان النامية إلى زيادة رئيسية في إنتاج الغذاء ستؤدي إلى إفراط متزايد في استخدام الأراضي التي تعاني بالفعل من هشاشتها.

ولئن كانت زيادة السكان لا تعني بالضرورة زيادة الأضرار بالبيئة فإن أي تباطؤ في نمو السكان لا يضمن بالضرورة حماية البيئة وتذكر ثريا عبيد المديرة التنفيذية لصندوق الأمـم المتحدة للسكان أن (الفقر والنمو السكاني المتسارع يشكلان ثنائياً مهلكا) ولذلك فإننا (ندعو إلى اتخاذ إجـراءات تهدف إلـى تحسين استخدام التكنولوجيات النظيفة و الكفوءة وتوفيرها للبلدان النامية.

كما نؤيد إتباع سياسات سكانية متوازنة ومتكاملة) وقد كرس الصندوق تقريره عن حالة السكان في العالم لعام 2001 المعنون (آثار أقدام ومعالم على الطريق : السكان والتغير البيئي) لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد العام المقبل في جوهانسبرغ بعد انقضاء عشرة أعوام على مؤتمر قمة الأرض في ريو . وتفيد ثريا عبيد بأن الغرض من التقرير هو النظر إلى الأثر الفعلي على كوكب الأرض الناجم عن النشاط البشري واستهداف بعض الأولويات في هذا المجال.

ويشير التقرير – منوها بالحالة الراهنة للأوضاع – إلى وجود حوالي بليوني شخص يفتقرون عمليا إلى الأمن الغذائي وأن الإمدادات من المياه والأراضي الزراعية واقعة تحت ضغوط متزايدة. كما يشير إلى انه في الوقت الذي تضاعف فيه عدد سكان العالم على مدى السنوات السبعين الماضية بمقدار ثلاث مرات ارتفع معدل استخدام الماء خلال الفترة نفسها بمقدار ستة أضعاف وفي عالم تؤدي فيه عدم نظافة المياه ورداءة المرافق الصحية في وقتنا الراهن إلى موت ما يزيد على 12 مليون نسمة سنويا ويؤدي تلوث الهواء إلى موت حوالي 3 ملايين نسمة يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان انه بحلول عام 2050 سيعيش حوالي 4.2 بليون نسمة في بلدان لا تستطيع أن تفي بالاحتياجات اليومية الأساسية للبشر.

ومن اجل التصدي لهذه الشواغل ، تدعو ثريا عبيد إلى تدبير المزيد من الموارد وإقرانها بالإرادة السياسية إضافة إلى "الاستمساك بالمسار" وتشير إلى بعض الإجراءات المحددة العملية والميسورة الكلفة في هذا المجال مثل زيادة مقدرات المرأة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية الأولية للجميع بما في ذلك إتاحة الخدمات الراقية في مجال الصحة الإنجابية.